# مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

## الجلسة 9689

الجمعة، 19 تموز/يوليه 2024، الساعة 15/00

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد بوليانسكي | (الاتحاد الروسي) |
| *الأعضاء:* | إكوادور | السيد مونتالفو سوسا |
| | الجزائر | السيد قواوي |
| | جمهورية كوريا | السيد سانغجين كيم |
| | سلوفينيا | السيدة بلوكار دروبتش |
| | سويسرا | السيدة بيرسفيل |
| | سيراليون | السيد جورج |
| | الصين | السيدة شو هوي |
| | غيانا | السيدة رودريغس – بيركيت |
| | فرنسا | السيدة باوليني |
| | مالطة | السيدة فرازير |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيدة ديكس |
| | موزامبيق | السيد فرناندیس |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد وود |
| | اليابان | السيدة شينو |

**جدول الأعمال**

قضايا عامة تتعلق بالجزاءات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

*افتُتحت الجلسة الساعة 15/00.*

**إقرار جدول الأعمال**

*أقر جدول الأعمال.*

**قضايا عامة تتعلق بالجزاءات**

**الرئيس** (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، البحرين، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تشيكيا، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، السويد، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مقدونيا الشمالية، موناكو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هايتي، هنغاريا، هولندا، اليونان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروضة على أعضاء المجلس الوثيقة S/2024/557، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، البحرين، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تشيكيا، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مقدونيا الشمالية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هايتي، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

**السيدة فرايزر** (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسر مالطة أن تقدم، بالاشتراك مع الولايات المتحدة، مشروع القرار المهم هذا (S/2024/557)، وهو بمثابة مساهمة تمس الحاجة إليها في الإجراءات القانونية الواجبة على نطاق الجزاءات المحددة الأهداف التي يفرضها مجلس الأمن. نتوجه بالعرفان إلى الزملاء في المجلس الذين عملوا بدأب لدعم مساعينا في إنجاز هذا العمل والزملاء خارج دائرة المجلس الذين ألهموا هذا المسعى عبر الأعوام بدعواتهم المستمرة لتعزيز الشفافية والإجراءات في سياق الجزاءات محددة الأهداف. كما نود أن نشكر جميع من شاركوا في تقديم مشروع القرار على دعمهم.

لقد تحقق من خلال مشروع القرار إصلاح آلية مركز التنسيق. ستتواصل مركز التنسيق الجديدة مباشرة مع مقدمي الطلبات وتجمع معلومات من مجموعة واسعة من المصادر تقدمها إلى لجان الجزاءات في تقرير شامل تستخدمه اللجان في مداولاتها واتخاذ قراراتها. كما سيتم إطلاع مقدم الطلب على الأسباب التي دعت اللجنة إلى اتخاذ القرار بشأن طلب معين برفع الاسم من القائمة.

إن مشروع القرار هو ثمرة أشهر من المفاوضات والمناقشات وإشارة واضحة إلى التزام المجلس تجاه الإجراءات القانونية الواجبة، بيد أن نجاعة الآلية الجديدة يجب أن تقابلها مشاركة واهتمام من كافة الدول الأعضاء، لا تلك الممثلة في المجلس وحدها. وللدول المعنية وبلدان المواطنة والإقامة دور مهم عند النظر في الأسس الموضوعية لطلب الرفع من القائمة. وستثري تلك المدخلات عملية جمع المعلومات التي تقوم بها مركز التنسيق وتقديمها التقارير إلى اللجان، وقوة تلك التقارير هي ما ستوفر التفاصيل للمناقشات المتعلقة بطلب رفع شخص معين من القائمة.

وسبق للفريق العامل غير الرسمي المزمع إنشاؤه بموجب مشروع القرار أن اجتمع في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وسيظل قائما الآن لمواصلة العمل على ولاية مركز التنسيق من أجل كفالة استمرار تحديثها وأهميتها فضلا عن كونها محفلا يتسنى فيه لخبرائنا في مجال الجزاءات مناقشة طيف واسع من قضايا الجزاءات

الأفقية التي يفرضها مجلس الأمن. وسيساعد التقرير الذي سيقدمه الفريق العامل غير الرسمي إلى المجلس على تمكين الأعضاء الأوسع نطاقا من إبقاء المسألة قيد نظرهم والتأكد من أن تكون الآلية المنصوص عليها في مشروع القرار هذا، كما كنا نعتزم منذ البداية، أداة يستخدمها الجميع. وأحث جميع الأعضاء على دعم مشروع القرار المهم هذا بالتصويت مؤيدين له.

**الرئيس** (*تكلم بالروسية*): أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

*أجري تصويت برفع الأيدي.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إكوادور، الجزائر، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، الصين، غيانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

**الرئيس** (*تكلم بالروسية*): حصل مشروع القرار على 15 صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2744 (2024).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): تفخر الولايات المتحدة بالتصويت مؤيدة لهذا القرار (القرار 2744 (2024)) وتعرب عن امتنانها لقيادة مالطة شريكتنا في القيام بالصياغة.

تطلب الأمر أربعة أشهر من المفاوضات المستفيضة، وقد انقضى 18 عاماً منذ أن بت مجلس الأمن بشأن إجراءات رفع الأسماء من قائمة الجزاءات. وها نحن قد بلغنا غايتنا. نحن ممتنون للجهود الجماعية التي بُذلت بشأن هذه المسألة المهمة ومشاركة أكثر من 50 دولة عضوا في تقديم مشروع القرار. إن عملية التصويت اليوم لحظة تاريخية. بهذا القرار يُظهر المجتمع الدولي التزامه بقيم مثل الشفافية والإنصاف في عمليات الأمم المتحدة الخاصة بالجزاءات.

ولئن كان القرار الذي اعتمد اليوم قد عزز إجراءات رفع الأسماء من قوائم الجزاءات، يتعين بذل جهد مواز لضمان استمرار تحديث الجزاءات وتنفيذها. إن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن أداة مهمة لردع طيف واسع من المخاطر المحدقة بالسلام والأمن، بدءاً من انتشار الأسلحة وأسلحة الدمار الشامل إلى مكافحة الإرهاب ومنع انتهاكات حقوق الإنسان. بيد أنه لكي تحقق الجزاءات فعاليتها، من الأهمية بمكان أن يتخذ المجلس خطوات تكفل توجيه هذه الجزاءات بدقة، بما في ذلك عبر إجراءات قوية ونزيهة لرفع الأسماء من القوائم عند الاقتضاء.

لقد قلنا مراراً وتكراراً أن الجزاءات لا يُقصد بها أن تكون غير محددة أو عقابية، بل على العكس من ذلك. إننا نؤيد تمامًا الحاجة إلى رفع الجزاءات أو تخفيفها عند الاقتضاء، ولكن يساورنا القلق إزاء الميل المتزايد لرفع الجزاءات قبل الأوان عندما تستمر التهديدات التي دفعت إلى فرضها في المقام الأول.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عرقلة عمل أو تعيينات الخبراء وعدم تجديد ولاياتهم يضعف قدرتنا على استخدام الجزاءات بفعالية. إننا بحاجة إلى إجراء محادثة صريحة حول زيادة فعالية هذه الأداة للنهوض بالسلام والأمن، بما في ذلك معالجة الثغرات في الامتثال لها.

ونأمل أن يوفر فريق العمل غير الرسمي الذي أنشئ بموجب هذا القرار حيزا لهذه المحادثات الصريحة. سيتيح فريق العمل غير الرسمي للخبراء التعمق في المسائل الاستراتيجية التي تؤثر على أنظمة الجزاءات المتعددة وتبسيط الحلول للتحديات المعقدة التي لم تحل بشكل منفرد. ونأمل أن يتمخض هذا المنتدى عن توصيات ملموسة لتحسين هذه الأداة الحاسمة للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، ونتطلع إلى رؤية تقارير عما يحرزه من تقدم .

وتلتزم الولايات المتحدة بتعزيز فعالية الجزاءات المحددة الأهداف التي تفرضها الأمم المتحدة لخدمة السلام. ونتطلع إلى مواصلة العمل على إدخال تحسينات إضافية لمواجهة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

**السيدة بيريسفيل** (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): إن الجزاءات هي أقوى أداة غير عسكرية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لإقناع الأفراد أو الكيانات، مثل أطراف النزاع، بالامتثال للقانون الدولي. لذلك فهي لا تقدر بثمن، ولكن يجب استخدامها دائمًا بحذر واحترام لسيادة القانون.

وذلك هو السبب في أن سويسرا – مع شركائها في مجموعة الدول المتشابهة التفكير بشأن الجزاءات الموجهة الأهداف – تسعى منذ ما يقرب من 20 عامًا، داخل المجلس وخارجه، إلى تحسين إجراءات الإدراج في القوائم والرفع منها. يعتبر مكتب أمين المظالم لنظام الجزاءات 1267 ناجحًا، حيث يوفر الضمانات الإجرائية اللازمة وبالتالي يعزز فعالية الجزاءات. ونعتبر تلك الآلية المستقلة نموذجًا مثاليًا. ومع ذلك، فإن تعزيز النقطة المحورية التي أقررناها بالإجماع اليوم خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح.

لذلك نتقدم بخالص الشكر للولايات المتحدة ومالطة على جهودهما في تيسير اتخاذ القرار 2744 (2024) ونشيد بالتزام جميع أعضاء المجلس. وقد صوتت سويسرا مؤيدة القرار وشاركت بنشاط على المستوى الثنائي مع بعض الدول الأعضاء، وكذلك في المفاوضات، بهدف تعزيز التقدم.

ولذلك ترحب سويسرا بأن عدداً من الأفكار التي وردت في القرار، ولا سيما أنه ينبغي على مركز التنسيق جمع المعلومات والدخول في حوار مع مقدم الالتماس وتقديم تقرير شامل إلى اللجنة. ولكن يؤسفنا أن اللجنة لن تضطر إلى اتخاذ قرار آلي بشأن كل طلب شطب من القائمة. غير أن الحل الحالي، الذي يتعين بموجبه على الدولة اتخاذ الخطوة الإجرائية المتمثلة في التوصية بالمضي قدمًا في طلب الرفع من القائمة، قد يكون قابلًا للتطبيق، ولكن يجب إثباته عمليًا.

سيساعد إنشاء فريق عمل غير رسمي لمناقشة المسائل الشاملة على تعزيز فعالية الجزاءات وتنفيذها. وفي ذلك الصدد، نرحب بأن الإعفاءات للأغراض الإنسانية جزء لا يتجزأ من التفويض، وأن الفريق العامل يمكن أن يسترشد بالمجتمع المدني والقطاع الخاص. وفي حين أنه من المؤسف أن مسألة الإجراءات العادلة والواضحة لم تُذكر صراحة في الولاية، فإننا نفهم أنه يمكن معالجتها إذا طلبت الدولة ذلك.

وستواصل سويسرا العمل مع أعضاء المجلس ومجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف من أجل تنفيذ القرار والسعي إلى إدخال تحسينات في المستقبل لحماية سيادة القانون في جزاءات الأمم المتحدة.

**السيدة شينو** (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب اليابان باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار 2744 (2024)، الذي يصلح آلية مركز التنسيق المنصوص عليها في القرار 1730 (2006). ويسهم ذلك في تحسين الإجراءات القانونية الواجبة في جزاءات مجلس الأمن. وتأمل اليابان أن يكون الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمسائل العامة المتعلقة بجزاءات مجلس الأمن، الذي أعيد إنشاؤه بموجب قرار اليوم، منبراً لإجراء مناقشات هادفة وشاملة بشأن التنفيذ الفعال لجزاءات مجلس الأمن.

ولنتذكر مرة أخرى أن جزاءات مجلس الأمن أداة هامة بموجب ميثاق الأمم المتحدة في صون واستعادة السلم والأمن الدوليين. من أجل تحقيق أهداف الجزاءات، من الضروري أن تنفذ جميع الدول الأعضاء تدابير الجزاءات بشكل كامل وأمين.

ولذلك، من الضروري في المناقشات بشأن المسائل العامة المتعلقة بالجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن أن تجسد آراء البلدان التي تنفذ الجزاءات، بما في ذلك البلدان المجاورة، على النحو المبين بوضوح في القرار الذي اتخذ للتو. تؤكد اليابان على أهمية مناقشة التنفيذ الفعال لجزاءات المجلس، وكذلك كيفية تحسين ترتيبات الرصد بشكل عام. كما تشدد اليابان على أهمية المناقشات حول الردود على انتهاكات عقوبات المجلس.

تلتزم اليابان التزاماً كاملاً بالتنفيذ الفعال لجزاءات مجلس الأمن، وستسهم في المناقشات المقبلة للفريق العامل غير الرسمي.

**السيد سانغجين كيم** (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد صوتت جمهورية كوريا مؤيدة للقرار 2744 (2024) وانضمت إلى مقدميه، لأننا نعتبره خطوة هادفة إلى الأمام في تحسين نظام جزاءات

الأمم المتحدة عموما. ونشكر بشكل خاص مالطة والولايات المتحدة على جهودهما البناءة في التوصل إلى هذا القرار الذي تشتد الحاجة إليه.

وكما ورد بوضوح في قرار مجلس الأمن هذا، فإن الجزاءات أداة هامة في صون واستعادة السلم والأمن الدوليين. وبما أن القرارات المتعلقة بتدابير الجزاءات التي تتخذها الأمم المتحدة يتخذها مجلس الأمن نفسه، فإننا نحن أعضاء المجلس نتحمل مسؤولية البحث عن سبل تعزيز مصداقية وشرعية وفعالية أنظمة الجزاءات في المساهمة في السلم والأمن الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه طريقة تطلعية للتوصل إلى توافق في الآراء في المجتمع الدولي بشأن الدور الهام لجزاءات الأمم المتحدة.

من هذا المنظور، حقق هذا القرار وجهين من أوجه التقدم الرئيسية .

أولاً، نجح في تعزيز الإجراءات القانونية الواجبة لنظام الجزاءات من خلال تعزيز آلية مراكز التنسيق الحالية. ونتوقع أن يؤدي ذلك إلى تعزيز مصداقية وشرعية نظام جزاءات الأمم المتحدة بشكل كبير.

ثانياً، ينشئ هذا القرار الفريق العامل غير الرسمي كمنبر لمناقشة المسائل العامة المتعلقة بجزاءات الأمم المتحدة. ويمكن لأعضاء مجلس الأمن، من خلال المجموعة، أن يتعاونوا على زيادة تأمين مصداقية وفعالية جميع أنظمة جزاءات الأمم المتحدة مع مراعاة الخصائص الفريدة لكل منطقة وفقاً لتاريخها وخلفيتها وسياقها. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يستكشف باستمرار السبل الكفيلة بضمان أن تكون قراراتنا كافية للغرض المنشود وهو الاستجابة للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان .

وفي ذلك الصدد، نعتقد بقوة أنه ينبغي لجميع أعضاء الأمم المتحدة، ولا سيما أعضاء المجلس، تنفيذ جميع الجزاءات بإخلاص، بهدف تعزيز مصداقية وفعالية أنظمة جزاءات الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون ذلك أحد الأهداف الحاسمة للفريق العامل غير الرسمي الذي أنشأه هذا القرار. وستواصل جمهورية كوريا المشاركة البناءة في مناقشات المجلس المقبلة لتحقيق تلك الغاية.

**السيدة شو هوي** (الصين) (*تكلمت بالصينية*): ترحب الصين باتخاذ المجلس بالإجماع للقرار 2744 (2024) وتشكر مالطة والولايات المتحدة على جهودهما بوصفهما مشاركين في القيام بالصياغة.

لقد اضطلع مركز التنسيق المعني برفع الأسماء من قائمة الجزاءات التابع للمجلس بدور التواصل والاتصال فيما يتعلق بالتماسات رفع الأسماء من القائمة. كما يتطلب القرار الذي اعتمد للتو من مركز التنسيق جمع الآراء على نطاق واسع لكي تنظر فيها لجنة الجزاءات عند اتخاذ القرارات. وتلك مبادرة مفيدة لتحسين آلية رفع الأسماء من القائمة وستساعد لجان الجزاءات على فهم المعلومات الأساسية بشكل أفضل واتخاذ قرارات مسؤولة. ونأمل أن يؤدي مركز التنسيق مهامه بطريقة محايدة ومهنية وأن تقوم الأمانة العامة بالتعيين في وقت مبكر بعد الحصول على موافقة أعضاء المجلس. وندعو المجلس إلى مواصلة تحسين آلية مراكز التنسيق لتعزيز عدالة وفعالية الجزاءات التي يفرضها.

إن الجزاءات أداة خاصة منحها ميثاق الأمم المتحدة للمجلس بهدف تهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى تسوية سياسية، لكن تنفيذ الجزاءات غالباً ما يؤثر تأثيرا سلبيا على البلدان المتضررة والحالة الإنسانية وسبل عيش الشعوب والأنشطة الاقتصادية والتجارية العادية. وقد أصبحت بعض نظم الجزاءات، التي تفتقر إلى آلية خروج واضحة وقابلة للتطبيق، تشكل عائقا مستمرا للبلدان المعنية. ودعت الصين في السنوات الأخيرة مراراً وتكراراً إلى إعادة إنشاء فريق عامل معني بالجزاءات لإجراء استعراض شامل لنظام الجزاءات الذي يفرضه المجلس. وينص القرار 2744 (2024) على إنشاء فريق عامل غير رسمي معني بالمسائل العامة المتعلقة بجزاءات مجلس الأمن يشرف على عمل مركز التنسيق ويناقش التحديات والمشاكل التي تواجه نظام الجزاءات الذي وضعه المجلس. ويعد هذا الأمر بوجه عام تقدمًا مشجعًا. ونتطلع إلى التوصيات الإرشادية للفريق العامل بشأن تحسين نظام الجزاءات الذي وضعه المجلس ليخدم هدف صون السلام والأمن الدوليين على نحو أفضل.

**السيدة رودريغس – بيركيت** (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية الثلاثة زائداً واحداً (3+1)، وهي الجزائر وموزامبيق وسيراليون وبلدي غيانا، بعد تصويتها مؤيدةللقرار الذي اتُّخذ للتو (القرار 2744 (2024)).

وترحب المجموعة باتخاذ هذا القرار بالإجماع الذي يسعى إلى تعزيز مراعاة الأصول القانونية في عمل آلية مراكز التنسيق عبر نظم الجزاءات ذات الصلة. وإذ نقر بأن الجزاءات أدوات مهمة في صون السلام والأمن الدوليين واستعادتهما، من المهم بالقدر نفسه أن يكون هناك نظام محدد لاستعراض وتقييم التماسات الأفراد المدرجين في القائمة لتفادي فرض الجزاءات على الدوام. وبالتالي، كانت دعواتنا المستمرة لوضع جدول زمني محدد للاستعراض تهدف إلى إخضاع الآلية للاستعراض باستمرار لتعكس الواقع الحالي.

ويمثل الاستعراض المستمر للآلية، إلى جانب إنشاء فريق عامل غير رسمي، حلاً متوازناً يعكس قدرة المجلس على التوصل إلى توافق في الآراء من وجهات نظر متنوعة. وتمكنا، من خلال المفاوضات الدؤوبة، من تحويل آلية مراكز التنسيق إلى إطار عمل قوي يعطي الأولوية لمراعاة الأصول القانونية. وما كان في السابق إجراءً بسيطاً أصبح الآن نظاماً متداخلا مع ضمانات وعمليات واضحة. إن التطور من النص الأولي إلى هذه الصيغة النهائية لافت للنظر، ونثني على وفدي مالطة والولايات المتحدة لتوجيههما العملية باقتدار وعلى جميع الوفود للروح البناءة التي تعاملت بها مع المفاوضات.

ونرحب كذلك بالأهمية التي يحظى بها دور مركز التنسيق. أما الآن، لا يقتصر دورها كقناة اتصال فحسب، بل هي أيضا ركيزة للإنصاف في عملية رفع الأسماء من القائمة. إن ضرورة تقديم تقرير شامل يتضمن ملاحظات وقائعية يرتقي بالآلية من مجرد إجراء شكلي إلى أداة جوهرية لتحقيق العدالة.

وتعتقد المجموعة أن إجراء استعراض محدد زمنيًا للآلية كان بإمكانه أن يشكل إضافة مفيدة للقرار. ومع ذلك، نأمل أن ينفَّذ الحكم الخاص بإجراء استعراض مستمر للآلية تنفيذا كاملا بحيث يمكن سد أي ثغرات في وقت مبكر.

ومع أن اتخاذ هذا القرار يمثل خطوة مهمة إلى الأمام، فإنه مجرد مرحلة في عملنا المستمر. ويكمن الاختبار الحقيقي في التنفيذ الصارم لأحكامه. ويجب أن نلتزم اليقظة وأن نحرص على أن تشمل روح هذا القرار جميع جوانب نظمنا المتعلقة بالجزاءات.

ختامًا، تؤكد المجموعة من جديد التزامها الثابت بالتحسين المستمر لنظم جزاءات الأمم المتحدة. ولذلك، فإننا لا نرى هذا القرار نقطة نهاية، بل بداية لفصل جديد في سعينا الجماعي لتحسين نظم جزاءات الأمم المتحدة.

**الرئيس** (*تكلم بالروسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

صوّت الاتحاد الروسي مؤيداً للقرار المتعلق بمركز تنسيق الأمم المتحدة المعني برفع الأسماء من القائمة (القرار 2744 (2024)). ولطالما انطلقنا من فرضية أن جزاءات مجلس الأمن ينبغي أن تطبَّق بحذر شديد باعتبارها أحد أقوى أشكال التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام. ويجب أن تكون دقيقة ومعللة بطريقة لا يمكن دحضها. إن استخدام هذا الجزاءات كأداة عقابية أمر غير مقبول. ويتعين أن تجسد الحالة الحقيقية في تلك البلدان التي تُفرض عليها وأن تساعد على تيسير العملية السياسية. ولكن المجلس للأسف كان عاجزا تماما عن الالتزام المستمر بهذا النهج. ويرتبط ذلك باستخدام مجلس الأمن في العقود الأخيرة على نحو متزايد الأدوات الجزائية بتحريض إلى حد كبير من الدول الغربية.

وفي هذا السياق، نؤكد مراراً وتكراراً على أهمية التقييم المنتظم لتدابير الجزاءات، مع التركيز على مدى كفايتها وعدالتها وفعاليتها وعلى ضرورة تعديلها لاحقًا ومراعاة تداعياتها السلبية. وفي الوقت نفسه، لا تفي العقوبات غير المحددة المدة بتلك المعايير. ويشكل تحليل الإجراءات المصاحبة، بما في ذلك عملية رفع الأسماء من

القائمة، أحد العناصر المهمة أيضًا. إنها مسألة أساسية ترتبط مباشرة بممارسة فرض الجزاءات.

وفي سياق العمل على النص، أظهر وفد بلدي منذ البداية أنه يتبع نهجًا بنّاءً وأبدى استعداده للبحث عن حلول توفيقية بكل مسؤولية. وبمشاركتنا ودعمنا الفعالين، اتُّخذ قرار بتوافق الآراء بشأن إنشاء فريق عامل غير رسمي تابع لمجلس الأمن معني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات. والأهم من ذلك أن تلك الهيئة الفرعية التابعة لمجلس الأمن لن تتعدى على صلاحيات لجان الجزاءات وستستند أنشطتها إلى توافق الآراء. ومن المهم أن يركز الفريق العامل الرئيسي التابع للمجلس على تقييم الجزاءات نفسها وبناء قدرة الدول على الامتثال لها، والأهم من ذلك على الآثار الإنسانية السلبية المترتبة عليها، بالإضافة إلى دراسة آلية مراكز التنسيق التابعة للأمم المتحدة بشأن إجراء رفع الأسماء من القائمة وإجراء الاستعراض ذي الصلة والنظر في آليات عمل لجان مجلس الأمن وتعاونها فيما بينها ومع أفرقة الخبراء ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، من المهم إيلاء الاهتمام الواجب لمدى كفاية تدابير الجزاءات وعدالتها، بما في ذلك إجراء رفع الأسماء من القائمة.

ختاما، أود أن أشدد على أن القرار الذي اتخذ اليوم لن يكون قادرا، بطبيعة الحال، على حل العديد من المشاكل القائمة المتعلقة بتطبيق جزاءات مجلس الأمن. ولكننا واثقون من أنها ستكون خطوة في الاتجاه الصحيح وأن العمل سيستمر.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

*رُفعت الجلسة الساعة 15/30.*